

الاستقرار المالي لبلغاريا في خطر

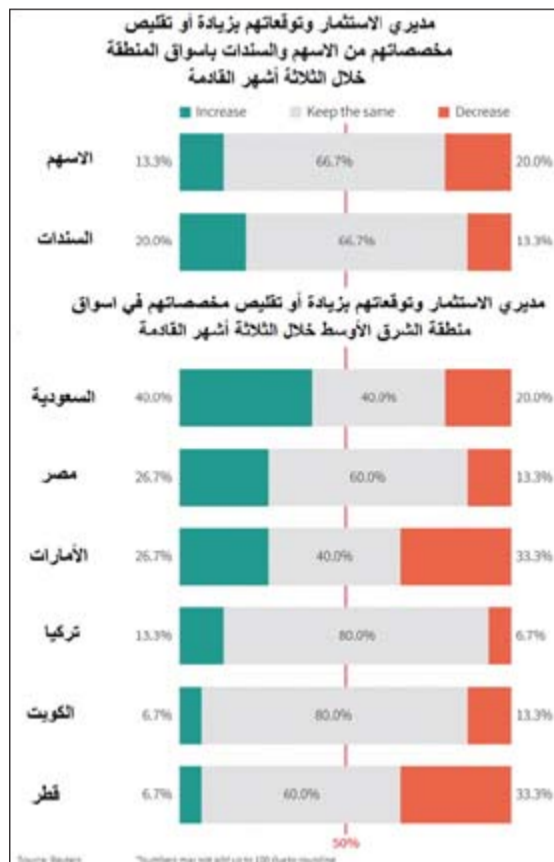
صوفيا - رويترز: ناشد زعماء بلغاريا المواطنين عدم سحب مدخراتهم عندما تستأنف البنوك نشاطها بعد تعرض بنكين رئيسيين لعمليات سحب كبيرة من قبل المودعين مما أثار قلقا على الاستقرار المالي لبلغاريا. ويشكل الإقبال على سحب المدخرات من بنكي كوربوريت كوميرشال بنك وفيرست انفسمنت وهما رابع وثالث أكبر بنوك بلغاريا بالترتيب أكبر تحد لافقر دول الاتحاد الأوروبي منذ نحو 20 عاما. وقال البنك المركزي البلغاري إن هناك محاولة متعددة ومنهجية لزعزعة استقرار النظام المصرفي البلغاري وتعهده باتخاذ كل التدابير لحماية مدخرات المواطنين، وبدا مسؤولو إنفاذ القانون تحقيقا جنائيا.

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

توقعات للاستثمار في السندات أكثر من الأسهم

مسح «رويترز»: 7% فقط من مديري الصناديق سيشترون الأسهم الكويتية و80% سيحتفظون بها



مدحت فاخوري

اظهر مسح «رويترز» ان مديري الصناديق في الشرق الأوسط بات لديهم حذر شديد تجاه الاستثمار في اسهم اسواق المنطقة بعد التراجعات الحادة فيها بالإضافة إلى التقديرات المرتفعة لها والمبالغ فيها مما تركها ضعيفة.

وفقا لأحدث إحصائية لـ 15 من مديري الصناديق أجريت خلال الأيام الـ 10 الماضية، والتي أظهرت أن 13% فقط من مديري الصناديق سيقومون من حيازاتهم من اسهم المنطقة خلال الثلاثة أشهر القادمة في إشارة إلى أن هذه النسبة هي الأدنى منذ بدء هذا المسح الشهري في سبتمبر من العام الماضي. فيما توقع 20% من مديري الصناديق أن يقلصوا من مخصصات صناديقهم من أسهم المنطقة، مما يعد تحولا كبيرا مقارنة بالمسح الأخير خلال الشهر الماضي عندما بلغت نسبة من يتوقع منهم زيادة مخصصاتهم في اسهم المنطقة 33% المنخفضة و20% فقط سيقلصونها.

وقد تسببت موجة جني الإرباح القوية في دفع العديد من اسواق الأوراق المالية في الشرق الأوسط لانخفاض حاد خلال يونيو الماضي، ومنها على سبيل المثال سوق دبي، حيث انخفضت 19% منذ نهاية شهر مايو، وذلك يرجع جزئيا بسبب انهيار سهم شركة أرابيك للإنشاءات بعد الاضطرابات الداخلية بإدارة الشركة.

أسا بالنسبة للكويت فإن المسح اظهر أن 80% من

المديرين سيحتفظون بالأسهم

الكويتية، بينما سيقلص نحو 13% من حيازتهم لهذه الأسهم، وسيزيد 7% فقط من حصة الأسهم الكويتية في محافظهم في الثلاثة أشهر المقبلة، ويمكن تفسير ذلك بأن هناك اسواقا إقليمية أفضل من الكويت من ناحية الاهتمام بالشراء، إلى جانب حذر مديري الصناديق تجاه الأسهم الكويتية بسبب الأوضاع السياسية والتي من شأنها أن تعرقل عجلة التنمية الاقتصادية.

وأشار المسح انه في بعض

13% سيقلصون

أسهمهم خلال

3 أشهر بسبب

الأوضاع السياسية



الحالات كانت موجة التراجع في بعض الاسواق كانت هي الأعنف خلال عام مما يدل على أن على ان هناك اتجاه تصاعدي عشوائي في المنطقة يرجع جزء منه انتعاش الاسواق بعد الأزمة المالية العالمية إلى جانب انتهاء الأزمة السياسية في مصر.

وقال في غورييلان رئيس ادارة لاصول في البنك الأهلي بعمان ان هناك توقعات باستمرار التقلبات في اسواق المنطقة نظرا لاستمرار ارتفاع تقييمها.

وأضاف ان المحرك الرئيسي لسهم بعينه هو عناوين الأخبار والشائعات ولبس الانجاس السعودي بشكل عام.

واوضح المسح ان السندات في الشرق الأوسط قد تستفيد من هذا التغيير، حيث اظهر الاستطلاع انه نحو 20% من مديري الصناديق يتوقعون زيادة مخصصات استثماراتهم في السندات على مدى الأشهر الثلاثة المقبلة، في حين توقع 13% منهم الحد منها.

وذكر التقرير ان هذه هي المرة الاولى في تاريخ المسح ان يزداد عدد مديري الصناديق ممن يتوقعون زيادة مخصصات صناديقهم من السندات ويتخطى عددهم عدد من يظنون زيادة مخصصاتهم من الأسهم.

كان موجة التراجع في اسواق كل من الامارات وقطر تعود جزئيا إلى عمليات جني الأرباح، بعد ان حققت تلك الاسواق ارتفاعا في الفترة التي سبقت إدراجها في مؤشر MSCI الاسواق الناشئة

انعكست على جميع اسواق

المنطقة بشكل سلبي. انخفاض معدلات الثقة في السوق الكويتي في ظل التراجعات المتتالية على مستوى جميع مؤشرات وكسر حواجز المقاومة، مع التفريط في مكاسب كويت 15 الوزنية خاصة كويت أداء

● استمرار ضعف أداء السوق بشكل عام منذ بداية العام، الأمر الذي أدى إلى خروج جزء كبير من السيولة الكويتية إلى أسواق المنطقة التي شهدت رواجاً كبيراً في الأشهر الماضية، كما أن هناك من المستثمرين من يرى الوقت الحالي مناسباً للدخول في هذه الأسواق لكنها تشهد موجات تراجع تصحيحية، وبالتالي فهي تنطوي على فرص يمكن اغتنامها.

● ومن المتوقع في ظل المعطيات الحالية والبدائية الفاترة للسوق أن يستمر الأداء على النسق الحالي، وأن تستمر معدلات السيولة قريبة من معدلات أول جلسة رمضان والتي كانت أقل من 10 ملايين دينار، وأن شهدت زيادة ستكون جراء عمليات تبادل مراكب، فالسوق لن تطرا علكه محفزات جديدة إلا بعد شهر رمضان والعيد، وأبرز هذه المحفزات بدء الإعلان عن نتائج النصف الأول من العام الحالي.



التقديرة وهي:

● وجود حالة من التوجس لدى شريحة من المتعاملين على وقع الأحداث الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة مع تفاقم الأزمة العراقية والتي

ارتفاع درجات الحرارة والانشغال بعادات اجتماعية والتفرغ للشعائر الدينية، إلا أن هناك ثمة عوامل سلبية أخرى كانت وراء هذا التراجع اللافت في مستوى السيولة

أسهم كويت 15 استحوذت على 52% من قيمة

تداولات ثاني جلسات رمضان

شهدت القيمة النقدية في تعاملات اليوم الثاني من رمضان نشاطاً قياساً بالجلسة التي سبقتها، حيث بلغت القيمة 14,5 مليون دينار بارتفاع 49%، وذلك على وقع عمليات بيعية شهدتها بعض الأسهم القيادية خاصة التي يتكون منها مؤشر

شهدت القيمة النقدية في تعاملات اليوم الثاني من رمضان نشاطاً قياساً بالجلسة التي سبقتها، حيث بلغت القيمة 14,5 مليون دينار بارتفاع 49%، وذلك على وقع عمليات بيعية شهدتها بعض الأسهم القيادية خاصة التي يتكون منها مؤشر

«المركز»: شبكة «إنترنت الأشياء».. نفطاً جديداً للخليج

أصدر المركز المالي الكويتي «المركز» مؤخراً تقريراً بعنوان «إنترنت الأشياء: كيف يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي أن تستفيد من البيانات الضخمة».. وتقوم فكرة إنترنت الأشياء على أنه يمكن ربط أي كيان مادي بشبكة الإنترنت وتمكينه من الاتصال بأطراف أخرى متصلة بالشبكة لتقوم بدورها بتوفير ومعالجة بيانات بأحجام ضخمة، ما يعتبر تطوراً أساسياً وجدياً في التكنولوجيا الرقمية. وتتطلب تطبيق فكرة إنترنت الأشياء استخدام تكنولوجيا

مجلس التعاون الخليجي من بين أوائل المبادرين إلى تطبيق هذا المفهوم، وينبغي على دول المنطقة صياغة سياسات تأخذ احتياجاتها للتعامل مع هذه التكنولوجيا الجديدة، كما يجب أن تتناول منافع شبكة «إنترنت الأشياء» لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لدول مجلس التعاون، ومنها على سبيل المثال التنوع الاقتصادي وتعزيز قدرات القطاع الخاص.

● باتي تفاصيل التقرير على موقع «الانباء الإلكتروني»

بنس رمضان

اقتصاد أعرج

إعداد: عاطف رمضان

تعرض «الانباء» زاوية يومية خلال

شهر رمضان، يكتبها المسؤولون في

القطاعات المختلفة كاستراحة يومية

يذكرون خلالها عبرا من الأزمة المالية

في 2008 الأكبر تاريخيا والمستمرة

تبعاتها حتى الآن، إذ يجيبون عن أسئلة

حول ذكرى الأزمة والعبر الاقتصادية منها.

والدروس التي تركتها فيهم.

لم تكن الكويت بمنأى عن أحداث الأزمة المالية العالمية التي كانت بداياتها عام 2008، فقد شملت تلك الأزمة المالية الكويت التي تأثرت من تداعياتها، وأثرت سلبا على أداء الشركات الاستثمارية والمالية بشكل عام. وبوجهة نظري، كان من الخطأ الكبير جدا ما اتخذته الكويت ممثلة بالجهات المالية الرسمية في الدولة لمعالجة تلك الأزمة، وطريقة التعامل مع الشركات المتعثرة، وذلك نتيجة لفقدان هذه الجهات للخبرة المطلوبة في طريقة التعامل مع مثل هذه الأزمات المالية، مما أوصلنا بالنهاية إلى الركود الاقتصادي الكامل، إضافة إلى اندثار الأدوات الاستثمارية والمالية التي تساعد على تعافي الاقتصاد الكويتي.

وللاسف، فإن السلطات الكويتية يبدو أنها لم تتعلم من هذا الدرس الماضي، ومشكلة سوق المناخ، حتى تتم معالجة الأزمة المالية وتداعياتها على الاقتصاد الكويتي. وهذا ما حدث لنا بعد هذه الأزمة المالية العالمية من ركود تام للاقتصاد، وانعدام فرص الاستثمار بتاتا، واصبحت الشركات تعتمد بشكل واضح على ما طرحه الدولة من مشاريع تنموية.

لهذا، وبسبب عدم وجود الخبرة المالية المتعمدة للحكومة وصلنا إلى طريق مسدود مالي، وأصبح الاقتصاد المالي الكويتي فقيرا في طرحه لأي أدوات مالية



أو استثمارية. وللأسف أيضا، لم نتعلم أو نتعلم مما حدث خلال الماضي، ولا اعتقد ان لدينا من الخبرة الاقتصاديين القادرين على فهم وضعية الأزمت الحالية او حتى المستقبلية.

ولعل ما يبرهن على أن أكثر الدول تعافت اقتصاديا من تلك الأزمة المالية العالمية الا الكويت، هو ما نراه ملموسا من انه لا تزال كثير من الشركات تعاني من مشكلات سداد مديونياتها للبنوك والالتزامات المالية الواقعة عليها. ولذلك اعتقد ان الأزمة المالية العالمية فعلا تعتبر حالة خاصة بالسوق الكويتي، وذلك بسبب عدم وجود بضاعة للتسويق، وهذا ما يحصل في سوق الكويت لالاف من المالية من تبادل لرؤوس الاموال وتدويرها ما بين الشركات والأفراد عن طريق عمليات البيع والشراء. وهذه ربما تكون وصفا مختصرا لحالة الاقتصاد الكويتي الذي يوصف بأنه «أعرج»، لا يستطيع المشي من دون عكازه «الدولة»... والله المستعان.

بدر الحميدي

وزير الأشغال العامة ووزير الإسكان الأسبق

لتغطية عجز السلطة التنفيذية من محاسبته إجرائيا أو لأنحيا «الجمان»: تعديل مدة عمل المفوضين في «أسواق المال» هدفه التخلص من صالح الفلاح

شأن تقصير المدة من 5 إلى 4 سنوات أن يجعل من الصعب جدا توافر مرشح مستعدا للتضحية بمصالحه من أجل التفرغ الكامل لوظيفة فترتها قصيرة نسبيا.

2 - أرباك العمل في هيئة الأسواق: من المعلوم أن هيئة أسواق المال هي مؤسسة ناشئة نسبيا، حيث تأسست بموجب قانون تم إصداره منذ أربعة سنوات فقط، أي في عام 2010. وقد تعرقل تطبيقه لفترة طويلة لعدة أسباب، كما يحتاج العمل في هيئة الأسواق إلى حد ادني من الاستقرار خاصة في القيادات العليا لمدة 5 سنوات على الأقل، وذلك نظرا للملفات الجسيمة التي تتولاها والقضايا الحساسة التي تظنها، ناهيك عن أهمية وعمق وتفصيل القضايا المناطة بها، وأيضا للتعقيد والتشابك مع المؤسسات الأخرى ذات العلاقة، مثل إدارة البورصة ووزارة التجارة والبنك المركزي...إلخ.

3 - تكريس ظاهرة التشريعات المبنية على ردود الأفعال، ولا شك أن هذا الموضوع خطير جدا للبيئة التشريعية الكويتي، وذلك بتحويل تشريعات استراتيجيّة إلى «تكتيكية» وقصيرة المدى ومعيبة عمليا، وربما قانونيا وستورنيا أيضا، والذي سيربك وربما يشل تدفق النشاط في الدولة، خاصة بما يتعلق بالشأن الاقتصادي، وأحد محاور الحساسية لنطاق عمل واختصاص هيئة أسواق المال. 4 - خلط السياسة بالاختصاص: لا شك أن تمبرير التعديل المعيب لقانون هيئة أسواق المال في مجلس الأمة - الذي يعتبر مواليا للحكومة - هو لترضية النواب ولصفقات سياسية معروفة، وللأسف جاء ضد المصلحة العامة وضد مصلحة الاقتصاد تحديدا، وهو تكريس لمنهج تبادل المصالح الخاصة وخلط للسياسة بالاقتصاد، مما يعتبر مضرا للغاية لمستقبل البلد الاقتصادي والسياسي أيضا.

ونود التذكير في هذا المقام بوجهة نظرنا القائلة بضرورة تعديل بعض قانون هيئة أسواق المال بعد تجربته وتطبيقه لنحو أربعة أعوام، ومثال ذلك المادة 122 الخاصة بشبهات التداول، وكذلك بعض المواد والفقرات الخاصة بلائحته التنفيذية، إلا أن التعديل «الشخصاني» أو لمعالجة موضوع شخصي للمسؤوليات الجسيمة الملقاة على عاتقهم، ناهيك من شرط التفرغ الكامل، وهو ما يندر توفره في العديد من المرشحين لهذا المنصب، وقد مررنا في هذه التجربة بشكل واضح وطويل إبان البحث عن مفوضين بعد صدور القانون عام 2010، حيث اعتذر العديد من المرشحين عن شغل تلك المناصب، خاصة منصب رئيس الهيئة، حيث نتوقع أنه من

قال تقرير مركز الجمان للاستشارات الاقتصادية بشأن تعديل قانون هيئة أسواق المال بما يتعلق بمدّة عمل المفوضين أن مجلس الأمة ادخل مؤخرا تعديلا على قانون هيئة أسواق المال بما يتعلق بمدّة عمل المفوضين، وقد قصرها من 5 إلى 4 سنوات تنتهي في سبتمبر القادم 2014، أي خلال شهرين تقريبا. وقد جاء ذلك التعديل على أثر صراع عنيف ما بين هيئة أسواق المال من جهة، وعدة أطراف من جهة أخرى، منهم بعض اعضاء مجلس الأمة، وذلك بما يتعلق بعدة ملفات ليس المجال هنا لاستعراضها، ومنها، الجدل الحاد والمستمر بشأن شخص رئيس الهيئة في كل منصب يتولاه منذ أكثر من عقد من الزمان.

ونكاد نجزم بأن السبب الرئيسي لتقصير مدة فترة المفوضين هو إقالة أو التخلص من شخص رئيس هيئة المفوضين صالح الفلاح بموجب تشريع قانوني لتغطية عجز السلطة التنفيذية التأم في محاسبته إجرائيا أو لأنحيا في حال ثبوت تقصيره.

ولن نخوض في التفاصيل حول الجدل الخاص بشخص رئيس هيئة أسواق المال، لكن تعديل قانون هيئة أسواق المال على النحو الذي تم فيه كان للأسف على الطريقة الكويتية الخاطئة 100٪، أي أن يتم تشريع القوانين أو «تفصيلها» لصالح أو ضد شخص أو أشخاص معينين، وليس للمصلحة العامة، أي أنها تفقّر لأبسط القواعد القانونية بأن تكون التشريعات بناء على قواعد عامة ومجردة.

وقد دعا إلى العبث في قانون هيئة أسواق المال بتقصير مدة ولاية مفوضي هيئة أسواق المال عجز السلطة التنفيذية في الدفاع عن رئيس هيئة اسواق المال أن كان محقا، أو بعزلة ان كان مخطئا، ولا شك بأن لهذا الإجراء مقالب جوهرية وسلبيات استراتيجية بعيدة المدى، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

1 - ازدياد صعوبة توافر مفوضين جدد لهيئة أسواق المال: حيث إنه من المعروف الفترة الطويلة التي يتطلبها البحث عن مفوض لهيئة أسواق المال نظرا للمؤهلات والخبرات المفترض توافرها بهم تبعا للمسؤوليات الجسيمة الملقاة على عاتقهم، ناهيك من شرط التفرغ الكامل، وهو ما يندر توفره في العديد من المرشحين لهذا المنصب، وقد مررنا في هذه التجربة بشكل واضح وطويل إبان البحث عن مفوضين بعد صدور القانون عام 2010، حيث اعتذر العديد من المرشحين عن شغل تلك المناصب، خاصة منصب رئيس الهيئة، حيث نتوقع أنه من